

خريجي الجامعة بين: التكوين والتشغيل

أ. سميحة يونس

جامعة - برج بوعريريج

الملخص:

تتناول هذه المقالة موضوعا مهما وملفا من الملفات الساخنة التي تستحوذ على اهتمام العديد من الباحثين في مجالات عديدة، كعلم الاقتصاد والسياسة وعلم الاجتماع، ألا وهو موضوع التشغيل وبالتحديد سياسة التشغيل في الجزائر، حيث تحاول تسليط الضوء على برنامج من برامج التشغيل الخاصة بالشباب خريجي الجامعة، والمتمثل في برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE، حيث كان الهدف هو إلقاء الضوء على هذا النوع من البرامج المؤقتة، خاصة وأن سياسة التشغيل من المواضيع الحساسة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا، ولأن تشغيل خريجي الجامعات والمعاهد العليا أمر مهم جدا. وقد تمت معالجة الموضوع من جميع جوانبه الممكنة والمتاحة، وفقا لخطة منهجية على نحو يعزز التصور الميداني لبناء هذه الدراسة، انطلاقا من تساؤل رئيس مفاده: ما هي اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل؟ بحيث تم قياس اتجاهات خريجي الجامعة العاملين ضمن برنامج عقود ما قبل التشغيل، بالاستعانة بمقياس "ليكرت" لقياس الاتجاه، وكل ذلك بهدف تسليط الضوء على هذا النوع من البرامج، لمعرفة مدى فعاليته من خلال آراء واتجاهات أصحاب الشأن والمعنيين بهذه البرامج.

Résumé:

Cet article traite d'un sujet important, qui attirent l'attention de nombreux chercheurs dans de nombreux domaines, politique, économie, sociologie, et qui fait l'objet d'exploitation et en particulier la politique de l'emploi en Algérie. Comme il tente de faire la lumière sur

le programme des pilotes pour les jeunes diplômés universitaires CPE, dont le but de faire la lumière sur ce type de programmes temporaires.

Ont été traités l'objet de tous les aspects possibles et disponibles, selon un plan systématique visant à améliorer la perception sur le terrain pour construire une telle étude, et la question principale que nous avons formulée et à la quelle se propose de répondre ce travail est de savoir :

Quelles sont les tendances des diplômés universitaires vers la politique nationale de l'emploi? Donc cela a été mesuré des diplômés universitaires qui travaillent dans le programme CPE, en utilisant une échelle de «Likert» pour mesurer la tendance, pour voir comment il efficace par les opinions et les attitudes des parties prenantes et concernées par ces programmes.

مقدمة:

شهدت نهاية القرن الماضي العديد من التحولات البنيوية، الهيكلية والسياسية العميقة التي مرت بها البلاد منذ بداية الثمانينات، بدءا بإعادة هيكلة البنية الاقتصادية وتقويم أساليب التنظيم والإدارة، سعيا للتكيف مع المتطلبات الفكرية والإيديولوجية لثقافة اقتصادية جديدة فرضتها العولمة وحددت آليات السوق، خصوصا وأنّ النظام الاقتصادي المخطط الذي تبنته الجزائر منذ مطلع التسعينات أبدى نقصا واضحا في التكفل بالوضعية الاقتصادية الصعبة التي عاشتها البلاد منذ منتصف الثمانينات بسبب آثار الأزمة الاقتصادية العالمية؛ والتي انعكست آثارها سلبا على وضعية التشغيل خاصة أثناء تطبيق برامج الخصخصة واستقلالية المؤسسات، وما ترتب عن ذلك من نتائج عكسية تمثلت خصوصا في تقليص فرص العمل. أمام هذه الوضعية كان لزاما على الدولة أن تجد حلا لمعالجة هذه المشاكل من خلال إنتاج صيغ مغايرة أو إيجاد برامج جديدة تسمح للبلاد بتجاوز هذه الأزمة.

لقد شكّلت محاولات خلق مجموعة من البرامج المسؤولة عن تشغيل الشباب- الجامعي بالخصوص- خلال عشرية التسعينات وتطويرها فيما بعد

كسياسات حكومية، إشارة متقدمة تعبر عن ضرورات السيطرة الفعلية، التي تضمنتها وأفصحت عنها السلطات السياسية في الجزائر.

1/ الإشكالية:

تحتل الموارد البشرية مركز الصدارة في الاهتمام على مستوى العالم المعاصر، باعتبارها عنصرا مهما من عناصر التنمية، حيث أصبحت تعد بمثابة استثمار مريح للغاية، فهي دعامة النظام الاقتصادي لأي بلد من بلدان العالم، لذلك تحرص المجتمعات الحديثة على تنظيم مواردها من أجل تحقيق التنمية والتقدم، والمساهمة الفعالة في تجسيد أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية لإستراتيجية تنموية شاملة.

ولمّا كانت عملية التنمية في جوهرها تمثل إنعكاسا لتوجهات الإنسان و قدراته على التكيف بما يتلاءم مع متغيرات الحياة التي يعيش فيها كان لزاما على الدول توفير التعليم والتكوين لأفرادها لتمكينهم من قيادة عملية التنمية وتحمل أعبائها، على اعتبار أنّ مخرجات التعليم بما فيه التعليم الجامعي تمثل المورد البشري المحرك لمعظم عمليات الإنتاج حال تخرجها وتموقعها في مواضع الفعل والتأثير، لتكون بذلك مدخلات في سوق العمل الذي تتنافس فيه الطاقات البشرية بهدف احتلال مناصب عمل أفضل، وممارسة ما تعلمته وما حصلت عليه من تكوين. وتعتبر الجزائر من بين الدول الحديثة التي سعت للتنمية في جميع المجالات، بما فيها القطاع الاقتصادي، حيث لجأت الدولة منذ مطلع التسعينات إلى خلق مجموعة من البرامج المكلفة بالتشغيل، وخاصة البرامج البديلة ذات الحلول المؤقتة لتشغيل الشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا. والدراسة الحالية تهدف إلى تشخيص واقع واحد من هذه البرامج المؤقتة، بهدف معرفة مواطن الخلل في مثل هذا النوع من البرامج، وبالتالي محاولة إعطاء البدائل المحتملة لتكييف مثل هذه البرامج مع واقع خريجي الجامعة الجزائرية، وذلك من خلال وجهة نظر أصحاب الشأن بهذا الموضوع، وهم

العاملين بهذه البرامج من خريجي الجامعات، من خلال الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

- ما هي اتجاهات خريجي الجامعة العاملين في برنامج عقود ما قبل التشغيل نحو سياسة التشغيل في الجزائر؟

وتتدرج تحت هذا التساؤل، التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي اتجاهات خريجي الجامعة نحو أهداف سياسة التشغيل؟
2. ما هي اتجاهات خريجي الجامعة نحو توفير مناصب عمل مؤقتة لخريجي الجامعة؟
3. ما هي اتجاهات خريجي الجامعة نحو الصيغ القانونية لبرنامج عقود ما قبل التشغيل CPE؟
4. ما هي اتجاهات خريجي الجامعة نحو فرص التشغيل و التخصصات الجامعية؟

2/ مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

1.2/ مفهوم التشغيل: يعتبر مفهوم التشغيل في حركة دائمة، حيث لم يتم تعريف مضمونه بصفة واضحة، إلا أنه هناك محاولات لتعريفه، من بينها تعريف "باتريك بولرو": يتمثل التشغيل في القدرة النسبية لأي شخص في الحصول على شغل، نظرا للتداخل بين مميزاته الفردية والظروف المتغيرة لسوق العمل. وتعرّفه المنظمة الدولية للعمل على أنه: يكون شخص قابل للتشغيل عندما: 1/ يمكنه الحصول على منصب شغل 2/ فيحافظ عليه و يتطور في عمله و يتكيف مع التغيير 3/ ثم يتحصل على منصب عمل آخر إذا كان يرغب في ذلك أو تم تسريحه¹. وللتشغيل أنواع، أهمها:

¹ - <http://www.un.org/arabic/aboutun/human.htm/06/04/2006/12:51>.

أ) التشغيل المباشر: والذي يعني قيام المنشآت بشغل الوظائف الحالية مباشرة، دون الالتجاء إلى مكتب التوظيف للترشيح لهذه الوظائف¹.

"ب) التشغيل المؤقت: أحد أشكال الاستخدام المؤقت، يلحق بمقتضاه العامل لمدة محددة، كأن يشتغل خلال فصل الصيف ليحل محل العمال المتغيبين في الإجازات السنوية"²، أو يشتغل بموجب عقد يربط بينه وبين الهيئة المستخدمة، وقد تزايد الاتجاه نحو هذا النوع من العمل تزامنا مع جملة من التغيرات التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في شروط أسواق العمل الدولية، ويهدف التشغيل المؤقت إلى مواجهة ثلاث أصناف من الوضعيات هي:

* تعويض عامل غائب.

* نمو استثنائي أو مفاجئ للعمل.

* تشغيل فئات قليلا ما يتم تشغيلها من بين طالبي العمل³.

2.2 / مفهوم سياسة التشغيل: تتكون سياسة التشغيل من كلمتين:

سياسة وتعني: مجموعة من الإجراءات الإدارية والتدابير التنظيمية⁴، أما التشغيل فيعني كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر⁵. ويقصد بسياسة التشغيل: "الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة

¹ - ع.أوشريف (12:35/2006/05/10) - نشاطات و مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "

التكوين والتشغيل محل بحث عبر قابلية التشغيل" - نسخة Googleالمخبأة

للعنوان:

<http://www.cnac.dz/index/espacecom/CnacAct/Num19ara/p11.htm>

² - زكي بدوي (1994) - معجم مصطلحات العلوم الإدارية " إنكليزي، فرنسي، عربي" - ط2، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ص: 247.

¹ - ليليا بن صويلح (2002-2003) - دور برامج تشغيل الشباب في ترقية العمل وتطوير الكفاءات " المؤسسة المصغرة، عقود ما قبل التشغيل، القرض المصغر" - رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة عنابة، الجزائر، ص: 124.

⁴ - صبحي حموي - المنجد في اللغة العربية المعاصرة - ط1، بيروت، دار المشرق، 2000، ص: 721.

⁵ - [ENCYCLOPÆDIA UNIVERSALIS(2002) , corpus 8 , Paris , France.

المتاحة، وفي إعداد و تكوين أفرادها، وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل (أفراد كانوا أو شركات أو مؤسسات عامة وخاصة)، عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين، وتعكس سياسة التشغيل أيديولوجية النظام الإقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحقوق المواطن فيه¹. كما تعرّف سياسة التشغيل **Politique d'emploi** على أنها: "السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نموًا متناسقًا في مختلف الصناعات والمناطق"².

3.2/ مفهوم التعليم العالي (الجامعة): يعرفها رابح تركي، فيقول:

"الجامعة هي مجموعة من الناس وهبوا أنفسهم لطلب العلم دراسة وبحثاً... وهدف الجامعة هو طلب العلم، والبحث العلمي"³. أمّا الجامعة حسب تعريف ألان توران فهي: مكان لقاء يتحقق فيه الاحتكاك بين عملية تنمية المعرفة وخدمة هدف التعليم، والحاجة إلى الخريجين⁴.

4.2/ مفهوم الطالب الجامعي (الخريج): يُعرّف الطالب الجامعي على أنه:

"شخص سمح له مستواه العلمي بالانتقال من المرحلة الثانوية، بشقيها العام والتقني إلى الجامعة وفقا لتخصص يخول له الحصول على الشهادة، إذ أنّ للطلاب الحق في اختيار التخصص الذي يتلاءم وذوقه ويتمشى وميله"⁵. والطالب الجامعي الذي يصبح بعد نهاية دراسته الجامعية خريجاً جامعياً، يتجه

¹ - بلقاسم سلاطينية، (1995-1996) - التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر - رسالة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص: 61.

² - زكي بدوي (1994)، مرجع سابق، ص: 178.

³ - رابح تركي (1990) - أصول التربية والتعليم - ط2، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص: 73.

⁴ - سامي سلطي عريفج (2001) - الجامعة والبحث العلمي - ط1، الأردن، دار الفكر، ص: 15.

⁵ - رياض قاسم (مارس 1995) - مسؤولية المجتمع العلمي العربي "منظور الجامعة العصرية" - المستقبل العربي، العدد 193، الكويت، ص: 85.

لتطبيق معارفه ومهاراته المكتسبة في سوق العمل وخلال الحياة المهنية، التي من المفروض أن تكون وجهته القادمة في مشوار حياته العملية، وهذا ما سنعتمده في دراستنا.

5.2/ مفهوم عقود ما قبل التشغيل CPE: من برامج التشغيل، منشأ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم: 98-402 المؤرخ في: 2 ديسمبر 1998 موجه لحاملي الشهادات الجامعية والتقنيين السامين، وكذا طالبي العمل بدون خبرة مهنية والذين يطلبون العمل لأول مرة¹.

الجانب النظري:

1/ بعض المقاربات النظرية للتشغيل: يُعتبر السكان في أي مجتمع من أهم عناصر مكوناته، وعلى خواصهم يتوقف نوع وطبيعة العلاقات الإنسانية السائدة فيه وما يترتب على هذه العلاقات من أوضاع وأنظمة، فخواص السكان وحالة العمالة والبطالة بينهم كلها ذات آثار مباشرة على نوع وطبيعة النشاط الإنساني في ذلك المجتمع، فمن الصعوبة أن نتخيل أن هناك أشخاصاً سعداء بدون عمل، فالعمل يجلب معه للفرد العامل الشعور بفائدة الإنسان لنفسه ولغيره². وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى التباين والاختلاف الشديد في مواقف الباحثين والمفكرين حول تفسير ظاهرة العمل أو الشغل، هذا الاختلاف الذي يعود بالأساس إلى التباين في الأطر النظرية وتعدد المرجعيات الفكرية، مما يؤدي إلى النظر لهذا الموضوع من زوايا وجهات مختلفة، ومن هنا يجب القول بأن هناك اتجاهين رئيسيين كانت لهما الأسبقية في معالجة إشكالية التشغيل، وطرحها بجميع أبعادها وسنتطرق فيما يلي إلى هذين الاتجاهين وتفرعاتهما:

¹ - بوحفص حاكمي (14/43/2007/01/28) - التشغيل و البطالة في الجزائر " بين تحدي الإصلاح و آفاق المستقبل" - نسخة Google المخبأة للعنوان: -http://www.mowaten.org/economy/06-05/12-05-06-02.htm

² - محمد علاء الدين عبد القادر (2003) - البطالة " أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي و الأمن القومي في ظل الجات، العولمة، تحديات الإصلاح الاقتصادي " - الإسكندرية، منشأة المعارف، ص: 1.

1.1/ الاتجاه الكلاسيكي: ركز هذا الاتجاه على المقاربة بين البعدين الاجتماعي السياسي لظاهرة التشغيل، حيث يرى أن الرأسمالية هي نظام اجتماعي يتمتع بالقدرة على الاستقرار الداخلي، وإن كل ما يحدث من اضطرابات وإختلالات في التوازن يرجع إلى العوائق التي تحول دون العمل بقوانين السوق وإلى التدخل الحكومي. وترتكز سياسة التشغيل لدى أنصار هذا الاتجاه على التأكيد على مبدأ التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، إذ لا مجال لوجود تعارض بينهما، فالفرد حينما يسعى لتحقيق مصلحته الذاتية فهو بالضرورة يحقق مصلحة الجماعة دون أن يدري، وهذا ما يعني أن مصلحة الجماعة هي محصلة المصالح الفردية¹.

2.1/ الاتجاه الماركسي: تركز سياسة التشغيل في المقاربة الماركسية على التأكيد على أن العمل مصدر أساسي لخلق الثروة، وأنه كذلك حق وواجب على كل فرد في المجتمع، مما يدعو لضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل لكل السكان الذين هم في سن العمل الراغبين والقادرين عليه².

2/ سياسة التشغيل في الجزائر: ترتبط سياسة التشغيل ارتباطا عضويا بذلك العنصر من عناصر السكان النشيطين، الذين هم في العمر الإنتاجي، سواء أكانوا عاملين أو متعطلين عن العمل. وسياسة التشغيل في الجزائر تعني جميع البرامج أو الأجهزة التي أنشئت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل، من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعاً اجتماعياً ومالياً تحت مظلة الأجهزة والبرامج التالية:

- ✓ الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (A.N.S.E.J).
- ✓ الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (C.N.A.C).

¹ - علي غربي وآخرون (2003) - تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة - مصر، دار الفجر، ص: 119.

² - علي غربي وآخرون (2003) - مرجع سابق - ص: 119.

- ✓ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (A.N.G.E.M).
 - ✓ البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (P.N.D.A).
 - ✓ برنامج عقود ما قبل التشغيل (C.P.E) - موضوع دراستنا.
 - ✓ الشغل المأجور بمبادرة محلية "تشغيل الشباب" (E.S.I.L).
 - ✓ الشبكة الاجتماعية (I.A.I.G).
 - ✓ برامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP.HIMO).
 - ✓ مشروع الجزائر البيضاء.
 - ✓ مشاريع صندوق الزكاة.
 - ✓ المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال موزعة عبر البلديات¹.
 - ✓ جهاز دعم الإدماج المهني DAIP.
- وسياسة التشغيل في دراستنا هذه تعني: هو كل انخراط للشخص خريج الجامعة في نشاط منظم يكسبه وضعاً اجتماعياً ومالياً تحت مظلة برنامج عقود ما قبل التشغيل خلال السنتين الماضيتين.
- ولسياسة التشغيل ثلاث معايير تعتمد عليها في تصنيف اليد العاملة و تقويمها:

1. معيار العمر: حيث تواجه سياسة التشغيل نمو اليد العاملة الأقل من 18 سنة، بإعادتها إلى ميادين التدريب عن طريق إطالة التعليم الإلزامي واستخدام صيغ للتدريب والتكوين على مدى واسع ولمدة قصيرة، من أجل تعبئة الأحداث من 14 سنة إلى 17 سنة.

¹ - المجلس الشعبي الولائي، لجنة الشؤون الاجتماعية والرياضية (فيفري 2006) - واقع التشغيل والبطالة بولاية بسكرة - موضوع مقدم في الدورة الشتوية لسنة 2005 للمجلس الشعبي الولائي، بسكرة، الجزائر، ص ص: 3-4.

2. معيار النشاط الإقتصادي: تقسم سياسة التشغيل اليد العاملة حسب النشاط الإقتصادي إلى: يد عاملة زراعية وغير زراعية.
3. معيار التأهيل: يرتبط هذا العامل بسياسة التعليم والتكوين، فسياسة التشغيل تراهن في توفيرها لمناصب الشغل مواجهة نمو اليد العاملة، وترشيد اليد العاملة نفسها وتثبيتها وتحسين إنتاجيتها¹.

3/ أهداف وأسس سياسة التشغيل:

يمكن حصر أهم الأهداف الأساسية لسياسة التشغيل في:

- زيادة حجم الناتج القومي ورفع مستوى الفعالية الصناعية والإقتصادية.
- رفع مستوى معيشة الشعب عن طريق زيادة دخل الأفراد.
- توفير فرص العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة المتاحة الراغبة في العمل من أجل الكسب.
- توفير حرية اختيار العمل لكل فرد من أفراد القوة العاملة الراغبة في العمل والباحثة عنه.
- استقرار العمل، ويقصد به دوام استخدام العامل في عمله وتقليص التغيرات التي تحدث إلى أدنى حد ممكن عن طريق حماية العامل من الفعل التعسفي.
- تنظيم أساليب ومواعيد إدخال التحسينات التقنية بحيث لا تؤثر على القوى العاملة بعد تعيينها.
- تكوين وإعداد القوى العاملة لتحقيق تأهيل مهني ومهارة عالية لأداء أفضل.

¹ - سعدية قصاب (جوان 1994) - تحليل برامج التشغيل بين النظرية و التطبيق " دراسة تطبيقية على منطقة الشراقة " - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد فرع التخطيط، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، صص: 29-30.

➤ تنظيم علاقات العمل من خلال الإطار القانوني والتشريعي الذي تحدده مراسيم وتشريعات العمل لكل دولة. هذا من ناحية الأهداف، أما من حيث أسس التشغيل، فيمكن إجمالها فيما يلي:

أ/ **التشغيل الكامل:** ويقصد به توفير فرص العمل لجميع الأفراد والأشخاص في العمر الإنتاجي، والقادرين على العمل والراغبين فيه، والذين لا عمل لهم، وقد حدد الميثاق الوطني المقصود بالتشغيل الكامل فيما يلي: التشغيل الكامل بمعنى إنهاج سياسة متواصلة لإحداث مناصب العمل وتكوين العمال، إن المطلوب ليس توفير العمل لأفواج جديدة من العمال يتطابقون مع النمو الديمغرافي، ولا تأهيلهم للقيام بمهام في الإنتاج فحسب، بل المطلوب كذلك هو الاستجابة للمقتضيات الإنتاجية التي يؤدي ارتفاعها إلى توفير فائض على قوى العمل، وأن يعاد تشغيلها بكيفية أنجع¹. وقد تم تبني التشغيل الكامل في الجزائر بموجب التوصية 122 التي اتخذها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في: 17/06/1964، والتي اعتبرته هدفا أساسيا، حيث نصت التوصية على ما يلي: توفير عمل لكل العمال المتاحين الذين يبحثون عنه².

ب/ **التشغيل الإنتاجي:** لقد قرّر الميثاق الوطني 1986 ما يلي: أن الهدف هو توفير مناصب عمل منتجة تفيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية فائدة ملموسة، ولا يتعلق الأمر بإحداث مناصب عمل لمجرد التشغيل. وهذا أيضا ما تبناه مؤتمر منظمة العمل الدولية في: 17 جوان 1964: أن تكون الأعمال المتوافرة أعمالا منتجة بقدر الإمكان³. هذا، كما نجد أن الميثاق الوطني ربط نوعية العمل الذي ينبغي توفيره للعاطلين وبين نوع ومستويات الأعمال التي تتناسب مع ما تلقته الأجيال الحديثة من تعليم وتكوين يمكنها من المشاركة في عمل أحسن.

¹ - جبهة التحرير الوطني (1976) - الميثاق الوطني - ط1، الجزائر، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني، ص: 178.

² - <http://www.un.org/arabic/aboutun/human.htm/06/04/2006/12:51>

³ - جبهة التحرير الوطني (1986) - الميثاق الوطني - بدون طبعة، الجزائر، ص: 384.

ج/ التشغيل المستمد على حرية الاختيار: يتعلق بحرية الإنسان في اختيار العمل الذي يؤديه بدون إرغام، وقد تم الاتفاق عليه من قبل الهيئات العالمية، فقد أكد تصريح "فيلاذلفيا" على مسؤولية منظمة العمل الدولية نحو فحص ومراعاة آثار السياسات الاقتصادية والمالية على السياسة العمالية في ضوء الهدف الأساسي الذي يقرر: أن لجميع البشر بغض النظر عن الجنس أو العقيدة أو النوع، الحق في العمل نحو تنمية رفاهيتهم المادية والروحية، بحرية وكرامة في ظل أمن اقتصادي وفرص متساوية.

كما نصّ الميثاق العالمي لحقوق الإنسان على أن: من حق كل فرد الحصول على عمل، وأن يختار العمل بحرية وفي ظروف عمل عادلة ومرضية وفي حماية ضد البطالة.

د/ كفالة الاستقرار: ينص مؤتمر منظمة العمل الدولية على أن سياسة التشغيل ينبغي أن تتولى ضمان الاستقرار في حجم الاستخدام لكل عامل بقدر الإمكان، وذلك بحصر التغيرات غير المناسبة للعمل إلى أدنى حد مستطاع¹.

4. مراحل سياسة التشغيل في الجزائر: إنّ التشغيل الكامل للسكان، وضرورة إرساء سياسة للتشغيل من الأهداف الأساسية في سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي بلد، حيث اعتبر التشغيل ولمدة طويلة مجرد نتيجة للسياسة الاقتصادية. فإذا كان العمل حقا لكل فرد، فمن واجب الدولة أن توفر فرص العمل للقادرين عليه بما يتناسب مع القدرات والإمكانات الجسمية والعقلية لهؤلاء الأفراد، فالوثيقتان الأساسيتان لمنظمة العمل الدولية: دستور المنظمة 1919 وإعلان فيلاذلفيا 1944، حرصتا على التأكيد على الحق في العمل، وإعلان فيلاذلفيا يؤكد التزام منظمة العمل الدولية بمساندة - في كل الدول الأعضاء - برامج تسعى إلى تحقيق كل من: 1/ العمالة الكاملة ورفع مستوى المعيشة، 2/ ضمان عمل لكل فرد يتناسب مع مهاراته وخبراته ويساهم في تحقيق رفاهيته.

¹ [http://www.alabor.org/nArabLabor/index.php/ le:12/06/2006/09:45h](http://www.alabor.org/nArabLabor/index.php/le:12/06/2006/09:45h)

كما أن الاتفاقية 122 لسنة 1964 المتعلقة بسياسة العمالة، والتوصية التي تحمل نفس الرقم المتعلقة بنفس الموضوع والصادرة عن المنظمة الدولية، تنص في مادتها الأولى على أنه: على كل دولة عضو أن تعلن وتتابع كهدف أساسي سياسة نشطة ترمي إلى تعزيز العمالة الكاملة المنتجة والمختارة بحرية، بغية تنشيط النمو الإقتصادي والتنمية ورفع مستويات المعيشة وتلبية المتطلبات من القوى العاملة والتغلب على البطالة الجزئية¹. وفي نفس السياق أيضا، وافق مجلس جامعة الدول العربية على الاتفاقية العربية في: 16/11/1971 على ميثاق العمل الاجتماعي العربي، الذي يتكون من مجموعة من المبادئ والأهداف تتضمن مجموعة كبيرة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، من بينها مبدأ الحق في العمل، والذي يتضمن: توفير فرص العمل لكل مواطن بما يتناسب مع استعداداته وقدراته وما حصل عليه من علم وخبرة، وأن تتاح له حرية اختيار هذا العمل². إن الإهتمام الدولي بالتشغيل دعا الجزائر -كغيرها من دول العالم- إلى الإهتمام بالقوى العاملة، فأخذت على عاتقها إحداث سياسة للتشغيل، استنادا للتطور النظري في الميثاق الجزائري من خلال إستراتيجية وطنية، حددت كهدف أساسي لها ضرورة القضاء على البطالة وتمكين كل المواطنين من حقهم في العمل.

وسنعرض فيما يلي أبرز مراحل سياسة التشغيل في الجزائر، وذلك حسب الفترات الاقتصادية والتاريخية من خلال تمييز أربع فترات مختلفة عن بعضها البعض، إذ يمكن إجمالها في الأحداث الرئيسية التالية:

1. يتمثل الحدث الأول في حالة الركود الشامل في مختلف المجالات والمستويات، فمن بطالة مزمنة أو نقص في اليد العاملة المؤهلة، إلى تدهور في

¹ - www.un.org/arabic

² - وائل أحمد علام (2005) - الميثاق العربي لحقوق الإنسان " دراسة حول دور الميثاق في تعزيز حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية " - مصر، دار النهضة العربية، ص: 36-38.

الأحوال الاجتماعية والصحية وتدني في مستوى المعيشة إلى ركود اقتصادي، كغلق العديد من المصانع وهجرة العمال إلى الخارج، مما ألزم الجزائر تصحيح وضعها السياسي، ثم الالتفات إلى الجانب الاقتصادي بما يهيئ لقاعدة جديدة لمرحلة تأتي بعدها.

2. الحدث الثاني: عبارة عن صحوة من كبوة الأزمة إلى فترة الإستثمارات الكبرى ببناء القاعدة الصناعية والعمل على بلوغ أحد الأهداف المتمثلة في خلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل، وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، إلى أن فاقت عدد مناصب الشغل الجديدة عدد الطلبات على مستوى سوق العمل.

3. الحدث الثالث: المتمثل في عودة الأزمة مرة ثانية وخاصة مع بداية المخطط الخماسي الثاني، عندما توقفت الإستثمارات كلية بسبب الأزمة التي أثرت على اقتصاد الجزائر، وخصوصا تأزم الوضع سنة 1988، وإنبثاق إصلاحات جديدة وبرامج خاصة بالتشغيل من أجل تصحيح الأوضاع التي مرت بها الجزائر في مجال التشغيل¹.

4. الحدث الرابع: والمتمثل في تأرجح الوضع بين إصلاح وتردي في الأوضاع، كما تعتبر هذه المرحلة مرحلة تجريب لعدد من البرامج والإجراءات لتدعيم سياسة التشغيل من خلال العودة إلى الإستثمار العمومي، وهذا في خضم تعيين المدخولات الخارجية بشكل لم تشهده الجزائر من قبل، وهذا كله في سبيل تجاوز العقبات التي تحول دون تحقيق البرامج بصفة عامة.

الجانب التطبيقي:

1/ مجالات الدراسة:

¹ - سعدية قصاب (جوان 1994)، مرجع سابق، صص: 76-77.

1.1/المجال الجغرافي(المكاني): تمّ تحديد مجال الدراسة بمدينة بسكرة، والتي تتربع على مساحة تقدر بـ: 2.150.980 كم²، وقدّر عدد سكان الولاية إلى غاية نهاية 2004 بـ: 713.244 نسمة، في حين بلغ عدد مناصب الشغل المنشأة نهاية 2004 بـ: 183.036 منصب، في حين بلغ عدد المناصب المنشأة سنة 2005 بكل القطاعات: 25.253 منصب عمل منها 11.582 منصب دائم، و 1378 منصب عمل في إطار عقود ما قبل التشغيل، منها 878 منصب خاص بخريجي الجامعة¹.

2.1/المجال البشري: إنّ هدف كل باحث هو التوصل إلى استنتاجات سليمة عن المجتمع الأصلي، فالكمال في البحث العلمي هو أن نستعلم لدى كل عناصر مجتمع البحث الذي نهتم بدراسته، إلّا أنّه كلما تجاوز العدد الإجمالي بعض المئات من العناصر كلما أصبح ذلك صعبا. ولذلك يمكننا الاقتصار على المعلومات القليلة الموجودة حول مجتمع بحث معين²، وهذا ما يسمى بالعينة التي تعتبر جزء من المجتمع، بحث تتوافر في هذا الجزء نفس خصائص المجتمع، فيكون اختيار العينة بهدف التوصل إلى نتائج يمكن تعميمها على المجتمع³.

وعلى ضوء موضوع دراستنا، والتي تدور حول دراسة اتجاهات خريجي الجامعة نحو سياسة التشغيل، فإن الإطار العام لمجتمع البحث هو خريجي الجامعة العاملين في برنامج عقود ما قبل التشغيل، لذلك فإن العينة المناسبة لدراستنا هي: العينة العشوائية البسيطة والتي يتم اختيارها في حال توفر شرطين أساسيين:

¹ - المجلس الشعبي الولائي، لجنة الشؤون الاجتماعية والرياضية (فيفري 2006)، مرجع سابق، ص-ص: 6-9.

² - مورييس أنجرس (2004) - منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية " تدريبات عملية" - ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر، دار القصبة، ص: 301.

³ - بشير صالح الرشدي (2000) - مناهج البحث التربوي " رؤية تطبيقية مبسطة " - ط 1، الكويت، دار الكتاب الحديث، ص-ص: 149-150.

➤ أن يكون جميع أفراد المجتمع الأصلي معروفين.

➤ أن يكون هناك تجانس بين هؤلاء الأفراد.

وفي مثل هذه الحالة يعمد الباحث إلى اختيار عينة عشوائية بسيطة وفق واحد من الأساليب التالية: القرعة، الأرقام العشوائية- وهي الطريقة التي استعملناها، حيث اخترنا الأرقام العمودية من جدول الأرقام العشوائية ثم اخترنا من المجتمع الأصلي الأفراد الذين لهم نفس الأرقام التي اخترناها من جدول الأرقام العشوائية-¹. وقد تم اختيار نسبة 10% من مجتمع البحث المكون أساسا من 878 فردا من خريجي الجامعة العاملين في برنامج CPE بمدينة بسكرة خلال سنة 2005، ليصبح العدد:

878 ————— 10% ————— 88 فرد.

وقد اخترنا نسبة 10% لعدة أسباب أهمها:

➤ عدم وجود أفراد العينة في مكان واحد.

➤ 88 فرد تعتبر عينة ممثلة.

➤ صعوبة الاتصال بجميع العاملين في برنامج عقود ما قبل التشغيل،

لعدة اعتبارات من بينها تعقيدات الأمور الإدارية.

3.1/ المجال الزمني: ويقصد بالمجال الزمني للبحث " الفترة التي قضاها الباحث في إجراء الدراسة الميدانية، بدءا من إعداد الإطار المنهجي وجمع البيانات وتحليلها وصولاً إلى النتائج و التوصيات "².

وعليه يمكن تقسيم فترة الدراسة الميدانية إلى:

المرحلة الأولى: وتتمثل في وضع خطة الدراسة الميدانية ووضع الإجراءات المنهجية وتصميم الإستمارة في صورتها الأولية وعرضها على مجموعة من

¹ - سامي محمد ملحم (2002) - مناهج البحث في التربية وعلم النفس - ط2، عمان، دار المسيرة، ص: 250.
² - عبد الهادي أحمد الجوهري، علي عبد الرزاق إبراهيم (2002) - مدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية - الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ص: 238-239.

المحكمين، وكان ذلك في الفترة من: 2007/02/05 إلى غاية: 2007/02/13، ثم إجراء التعديلات اللازمة وصياغتها في صورتها النهائية، وفي نفس الوقت تم تجريب الاستمارة.

المرحلة الثانية: خلال هذه المرحلة تم تطبيق الاستمارة وجمع البيانات من المبحوثين، وقد تمّ ذلك ابتداء من: 2007/02/19، ودامت هذه العملية حوالي 20 يوما، وبالضبط إلى غاية: 2007/03/10، وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ تفريغ البيانات تمّ في نفس الوقت الذي ورّعت فيه الاستمارة، بمعنى أنّه كلّما أرجعت استمارة تمّ تفريغها.

2/ منهج الدراسة: تعددت المناهج العلمية تبعا لتعدد مواضيع العلوم الإنسانية والاجتماعية، ونظرا لطبيعة موضوع الدراسة كان المنهج المسحي هو الأنسب لدراستنا؛ والذي يعتبر فرع من فروع المنهج الوصفي، ويعرّف المسح على أنه: محاولة بحثية منظمة لتقرير وتحليل ووصف الوضع الراهن لموضوع أو ظاهرة أو نظام، أو جماعة بهدف الوصول إلى معلومات وافية ودقيقة، ويستفاد من الدراسات المسحية في معرفة اتجاهات الرأي العام¹.

3/ أدوات جمع بيانات الدراسة:

1.3/ الإستمارة: تعتبر من أكثر الأدوات استعمالا في جمع البيانات، ونظرا لطبيعة الدراسة كان لا بد من بناء مقياس لقياس اتجاهات أفراد العينة، وقد تمّ بناء المقياس على طريقة ليكرت LIKERT وقد تمّ تصميم استمارة تقيس اتجاهات خريجي الجامعة نحو سياسة التشغيل في الجزائر، تتضمن 36 سؤالا، منها: أربع أسئلة تتعلق بالبيانات الشخصية (الجنس، السن، المؤهل العلمي، التخصص)، 30 سؤالا مقسمة إلى أبعاد ومحاور حسب تساؤلات الدراسة، وفي الأخير سؤالين مفتوحين لترك الفرصة لأفراد العينة لإبداء ملاحظاتهم واقتراحاتهم

¹ - بشير صالح الرشيد (2000)، مرجع سابق، ص: 62-63.

حول برنامج عقود ما قبل التشغيل بكل حرية. وبعد توضيح أبعاد الإستثمار ووضع العبارات التي تخدم تساؤلات الدراسة، وبناء على الدراسات السابقة، اعتمدنا على مقياس ليكرت المتدرج ذي الخمس احتمالات، والذي يعبر فيها الفرد عن شدة اتجاهه من خلال خمس بدائل سنوضحها في التالي:

جدول رقم (01): يوضح البدائل المحتملة للإجابات

العبارة	الوزن النسبي في حالة العبارة المؤيدة (الإيجابية)	الوزن النسبي في حالة العبارة المعارضة (السلبية)
موافق بشدة	(5)	(1)
موافق	(4)	(2)
غير متأكد	(3)	(3)
غير موافق	(2)	(4)
غير موافق بشدة	(1)	(5)

4/ نتائج الدراسة في ضوء تساؤلاتها:

1.4/ البيانات العامة للدراسة: عينة الدراسة معظمها من فئة الإناث؛ وذلك بنسبة **73,86%**، في حين بلغت نسبة الذكور **26,13%**، وهي نتيجة منطقية لأنّ الغالبية العظمى من الطلبة الذين يزاولون دراساتهم الجامعية من فئة الإناث، وهو ما يفسر التفوق أيضا في نسبة الخريجين وبالطبيعة التفوق الحاصل في المناصب المتحصل عليها بالنسبة للإناث. وبالنسبة للسن فمتوسط العمر متقارب بالنسبة للجنسين، وهذا ما يؤكد أن أفراد العينة من خريجي الجامعة الجدد، أو على الأقل لم يمض وقت طويل على تخرجهم، هذا ما يدلّ أيضا على أن العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل هو لخريجي الجامعة الذين لم يسبق لهم العمل، أي أنّ الشرط المتعلق بضرورة عدم العمل قد تحقق. أمّا بالنسبة

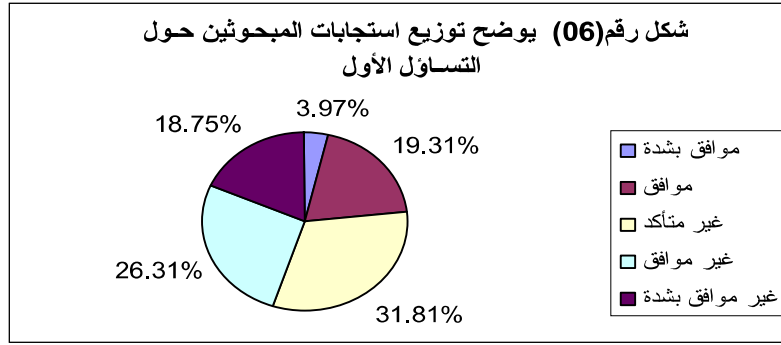
التخصصات الجامعية، فنجد أن كل التخصصات تقريبا وجدت الفرصة للاستفادة من هذا البرنامج، لكن معظمها في غير مجال التخصص.

2.1.4/ نتائج التساؤل الأول:

جدول رقم (02): يوضح المتوسط الحسابي للتساؤل الأول

رقم التساؤل	رقم العبارة كما ورد في الإستمارة	المتوسط الحسابي للعبارة	المتوسط الحسابي للتساؤل
التساؤل الأول	(17) هل تعتقد أن سياسة التشغيل الوطنية تهدف إلى خلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة على السواء.	02,90	02,63
	(26) هل ترى أن السياسة الوطنية للتشغيل الموجهة لخريجي الجامعة في مستوى تطلعاتهم المهنية.	02,36	

يتبين من خلال الجدول أن المتوسط الحسابي للتساؤل الأول للدراسة قد بلغ 02,63، مما يعني أنّ لأفراد العينة اتجاه سلبي وبأقل درجات السلبية - وإن كانت جميع أسئلة الاستمارة تقيس اتجاهات أفراد العينة نحو سياسة التشغيل، ولكن بطريقة غير مباشرة- نحو سياسة التشغيل في الجزائر، إذ يرون أنّ هذه السياسة والتي من المفروض أن تكون في خدمتهم؛ لا تحقق طموحاتهم المهنية ولا تخدمهم كقوى عاملة في بداية حياته العملية.



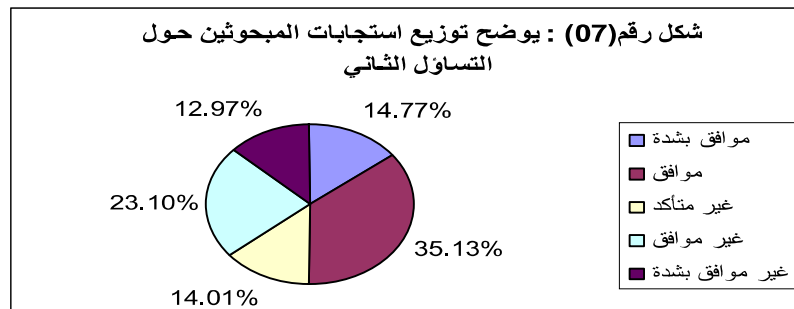
3.1.4 / نتائج التساؤل الثاني:

جدول رقم (03): يوضح المتوسط الحسابي للتساؤل الثاني

رقم التساؤل	رقم العبارة كما ورد في الإستمارة	المتوسط الحسابي للعبارة	المتوسط الحسابي للتساؤل
التساؤل الثاني	(7) العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل متوفر لجميع خريجي الجامعة	02,10	03,18
	(8) سجلت في برنامج عقود ما قبل التشغيل وأنا مقتنع تماما بذلك	03,83	
	(9) العمل في إطار CPE يلبي رغباتي الاجتماعية (مكانتي في المجتمع)	02,68	
	(10) العمل في إطار CPE يلبي رغباتي المادية (الناحية المالية)	02,02	
	(11) العمل في إطار CPE يلبي رغباتي النفسية (إثبات لوجودي في العمل)	03,37	
	(12) يهدف برنامج CPE إلى إكساب الشباب العاملين في إطاره خبرة مهنية تؤهلهم لإفتكاك منصب عمل دائم	03,37	
	(13) برنامج عقود ما قبل التشغيل أفضل من البطالة	04,29	
	(14) العمل في إطار CPE خطوة مهمة لإيجاد	03,56	

منصب عمل دائم		
(15) يهدف برنامج عقود ما قبل التشغيل للتخفيف من حدة البطالة و لو مؤقتا	04,06	
(16) أعتقد أن برنامج عقود ما قبل التشغيل برنامج فعال	03,09	
(27) هل تعتقد أن عقود ما قبل التشغيل تهدف إلى الإدماج المهني	03,11	
(28) هل ترى في عقود ما قبل التشغيل عمل فعلي	02,79	

يبدو جليا من خلال الجدول أعلاه أن لأفراد العينة اتجاه محايد نحو توفير الدولة لمناصب عمل مؤقتة، إذ بلغ المتوسط الحسابي **03,18**؛ وهو ما يعني أيضا أن أفراد العينة غير راضين على إنشاء مناصب عمل مؤقتة، فهم يرون أنه من الأفضل إنشاء مناصب دائمة عوضا عن المؤقتة، فالكثير منهم يفضل عوض أن ينشأ 1000 منصب مؤقت في إطار عقود ما قبل التشغيل أو أي برنامج مؤقت آخر، أن ينشأ مثلا: 500 منصب أو 300 منصب دائم. كما أن الباحثين أبدوا تذمرا واضحا من البرامج المؤقتة التي خبروها وعاشوا تجربتها من خلال العمل في CPE، وما يؤكد الاتجاه السلبي لأفراد العينة نحو البرامج المؤقتة، اتفقهم على سلبية الأجر المخصص لهم في إطار برنامج CPE، كما أنهم يتفقون على أن مثل هذه البرامج لا تلبي رغباتهم المادية ولا النفسية ، ولا حتى الاجتماعية.

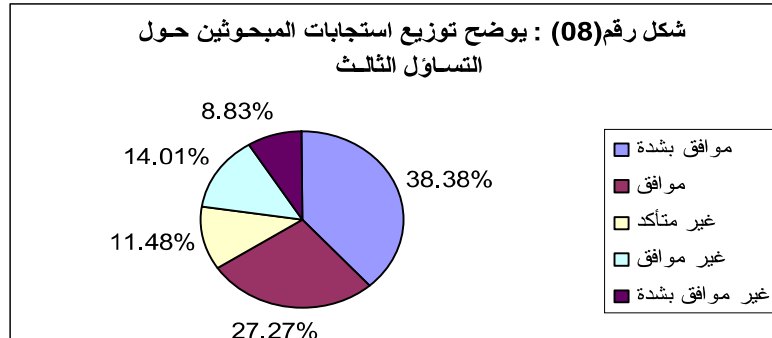


4.1.4/ نتائج التساؤل الثالث:

جدول رقم(04): يوضح المتوسط الحسابي للتساؤل الثالث

رقم التساؤل	رقم العبارة كما ورد في الإستمارة	المتوسط الحسابي للعبارة	المتوسط الحسابي للتساؤل
التساؤل الثالث	(18) مدة عقد ما قبل التشغيل غير كافية، يستحسن زيادة المدة.	01,95	02,57
	(19) هل ترى أن الاختيار في عقود ما قبل التشغيل يتم عن طريق أقدمية الدبلوم	02,14	
	(20) من الأفضل أن يتمكن الشاب من الاستفادة من هذا البرنامج للمرة الثانية - دون شروط- في حال عدم إدماجه في منصب عمل دائم	04,31	
	(21) من الضروري الإطلاع و بشكل كاف على عقد التشغيل	04,27	
	(22) أعتقد أنه سيتم تسوية وضعيتي بعد إنتهاء مدة عقدي	02,63	
	(23) الأجر الذي أتقاضاه في إطار CPE غير مكافئ لمجهودي في العمل	01,87	
	(24) الأجر الذي أتقاضاه في إطار CPE غير مكافئ لشهادتي ، من المستحسن زيادته	01,53	
	(25) ساعات العمل غير تلك المقررة في العقد	01,52	
	(30) هل توافق على أن مدة العقد غير كافية لإكتساب خبرة	02,95	

يبدى أفراد العينة اتجاه سلبي نحو الصيغ القانونية لعقود ما قبل التشغيل، حيث بلغ المتوسط الحسابي 02,57 ويرجع السبب للاتجاه السلبي لأفراد العينة نحو مدة العقد (غير كافية)، عدم الالتزام بمبدأ الأقدمية في الاختيار، عدم ملائمة الأجر المخصص لهذا البرنامج الذي لا يرقى للمستوى العلمي لخريج الجامعة ولا حتى للسنوات الطويلة التي قضاها في التعليم، كما أن ساعات العمل كثيرة مقارنة بالمنصوص عليها في الصيغة القانونية للعقد، كما أن مدة العقد غير كافية لاكتساب خبرة وخاصة إذا كانت في غير مجال التخصص.



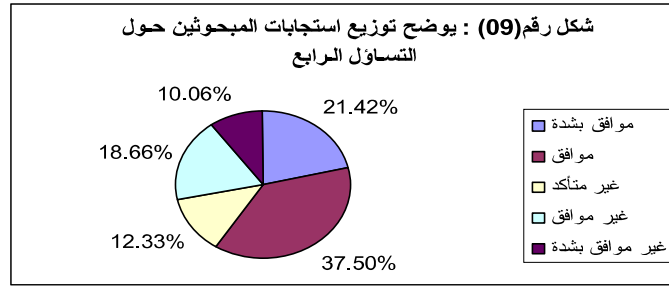
5.1.4 / نتائج التساؤل الرابع:

جدول رقم (05): يوضح المتوسط الحسابي للتساؤل الرابع

تساؤلات الدراسة	رقم العبارة كما ورد في الإستمارة	المتوسط الحسابي للعبارة	المتوسط الحسابي للتساؤل
التساؤل الرابع	1- منصب العمل الذي أشغله يلائم تخصصي.	02,87	02,96
	2- منصب العمل الذي أشغله يلائم شهادتي الجامعية.	02,92	
	3- العمل في مجال التخصص ضروري و هام.	04,53	
	4- أقبل بالعمل في غير مجال تخصصي ، لعدم وجود خيارات.	02,09	

	02,00	5- أقبل بالعمل في غير تخصصي ، لقلّة مناصب العمل.
	03,45	6- تخصصي هو الذي فرض علي إختيار برنامج CPE.
	02,87	29- هل تعتقد أن سياسة التشغيل لا تخدم التخصصات الجامعية.

يبرز الجدول السابق (جدول رقم 5) أنّ المتوسط الحسابي الذي بلغ 02,96 يدلّ على أنّ لأفراد العينة اتجاهاً سلبياً وبأقل درجات السلبية حول التخصصات الجامعية وفرص العمل، فسياسة التشغيل لا تخدم التخصصات الجامعية، فحتى مناصب العمل التي تحصل عليها أفراد العينة في إطار البرنامج المؤقت CPE لا تراعي التخصصات العلمية والمهنية المتحصل عليها، حيث أنّ معظم المشتغلين في برنامج عقود ما قبل التشغيل يعملون في غير مجال تخصصهم، وهذا ما يؤكد المتوسط الحسابي لكل من العبارتين (1) و (2)، كما أنّ المتوسط الحسابي للعبارتين (4) و (5) والذي بلغ: 02,09 و 02,00 على التوالي يؤكد أنّ أفراد العينة مضطرون للعمل في غير مجال تخصصهم لكون سياسة التشغيل لم توفر لهم المناصب المناسبة لتخصصاتهم الجامعية ولا حتى لشهاداتهم الجامعية، فحتى مناصب العمل المؤقتة لم تحقق لهم ذلك، على الرغم من أنّ القرارات الوزارية الخاصة بإنشاء برنامج عقود ما قبل التشغيل تؤكد على ضرورة التوظيف ضمن إطار الشهادة والتخصص العلمي، لكن ما يحدث هو العكس، أي أنّ الإهتمام بالكم (توفير أكبر عدد من المناصب) كان على حساب الكيف (ملاءمة المناصب للشهادة الجامعية)، وهي مشكلة تكاد تشمل جميع المناصب المتوفرة لخريجي الجامعة ومعظم برامج التشغيل حتى لا نقول كلها، وهذا حسب ما أكدته دراسات سابقة أجريت في هذا الإطار.



6.1.4. نتائج التساؤل الرئيس للدراسة:

وعليه وبعد كل ما قيل، للإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة (ما هي اتجاهات خريجي الجامعة نحو السياسة الوطنية للتشغيل؟)، سنحسب المتوسط الحسابي، والذي يكون كالتالي:

جدول رقم (06): يوضح المتوسط الحسابي للتساؤل الرئيس

المتوسط الحسابي	رقم التساؤل
02,63	1- منصب العمل الذي أشغله يلائم تخصصي.
03,18	2- منصب العمل الذي أشغله يلائم شهادتي الجامعية.
02,57	3- العمل في مجال التخصص ضروري و هام.
02,96	4- أقبل بالعمل في غير مجال تخصصي ، لعدم وجود خيارات.
02,83	المجموع

يتبين من خلال الجدول أعلاه أنّ المتوسط الحسابي قد بلغ 02,83، مما يعني أنّ لأفراد العينة اتجاهاً سلبياً وبأقل درجات السلبية نحو سياسة التشغيل في الجزائر.

5/ نتائج الدراسة في ضوء الدراسات السابقة:

تعود أهمية و ضرورة الدراسات السابقة في البحوث الميدانية إلى عدة اعتبارات نذكر منها :

✓ أنّ الدراسات السابقة أو المشابهة لموضوع البحث تحدد الإطار النظري له والذي يوجه الباحث التوجيه العلمي نحو أهدافه.

✓ تعتبر بمثابة الدليل المهني والأداة المرشدة للباحث، حيث يتمكن من استخلاص بعض النتائج الهامة التي تعينه في إلقاء الضوء على بعض المواضيع الغامضة لبحثه.

✓ من الأخطاء الشائعة اعتبار الدراسات السابقة خانة يمكن أن تملأ في أي وقت من كتابة البحث.

والدراسات السابقة في مجال التعليم العالي وسياسة التشغيل والتي تمكنا من الحصول عليها والتي استعنا بها في دراستنا، لا تختلف نتائجها كثيرا عن ما توصلنا إليه في دراستنا الحالية، ولقد تجلّى التشابه في عدد من النقاط ذات الأهمية من أبرزها:

- يمثل التعليم العالي أو الجامعي استثمارا ورأس مال بشري لا يمكن الإستغناء عنه في أية تنمية تستند إلى أسس رشيدة.
- ترتبط التنمية الناجحة بالتكوين الذي يلبي احتياجات الاقتصاد الوطني من القوى العاملة المؤهلة.
- تشبع سوق العمل بالإطارات والخبرات الجامعية، فالبطالة تترصد معظم خريجي الجامعة.

- المحدودية الزمنية والمادية لبرنامج عقود ما قبل التشغيل في تقديم إدماج مهني للشباب خريجي الجامعات، وغياب إمكانية ترسيم الشباب العاملين في هذا البرنامج.
- عدم مراعاة برامج التشغيل- برنامج CPE- للتخصصات العلمية للمستفيدين منها، فالمهم هو توفير فرص عمل بغض النظر عن التخصص والشهادة، حتى ولو كانت هذه المناصب في إطار مناصب مؤقتة.
- عدم ملائمة الأجور المخصصة في إطار هذه البرامج للمستوى العلمي ولا للجهد المبذول.

خاتمة:

لقد شكّلت محاولات خلق مجموعة من البرامج المسؤولة عن تشغيل الشباب -الجامعي بالخصوص- خلال عشرية التسعينات وتطويرها فيما بعد كسياسات حكومية، إشارة متقدمة تعبر عن ضرورات السيطرة الفعلية، التي تضمنتها وأفصحت عنها السلطات السياسية في الجزائر.

في هذا السياق كان تركيز الدراسة الحالية على السياسة التشغيلية المنتهجة في الجزائر خلال العشرية الماضية، وبشيء من التفصيل كان التركيز على برنامج عقود ما قبل التشغيل، والذي جاء تجسيدا لبرنامج وطني يهدف بالأساس إلى مكافحة البطالة والتقليص منها، وفتح منافذ جديدة للتشغيل تكون موجهة خاصة للشباب المتحصل على شهادات، حيث كان الهدف إلقاء المزيد من الضوء على هذا النوع من البرامج، خاصة وأنّ موضوع التشغيل من المواضيع الحساسة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، ويمثل جوهر التحديات التي تواجه البلاد ومحور إنشغالات الساعة، خصوصا وأنّ برامج التشغيل المنتهجة- وبالخصوص برنامج عقود ما قبل التشغيل -لا تستجيب للطلب الاجتماعي

لخريجي الجامعة للعمل ولم تحقق طموحات الشباب المهنية والعملية، وهذا ما أوضحته نتائج الدراسة، والتي أثبتت نتائجها أنّ هذا النوع من البرامج المؤقتة لم يحدث التوازن المطلوب بين العرض والطلب على مستوى سوق الشغل، كما أنّه حل مؤقت لا يكفي للتقليص من البطالة، في ظل عجزه عن إيجاد مناصب عمل دائمة للعاملين في إطاره بعد إنتهاء مدة العقد - والتي من المفروض أن يوفرها هذا البرنامج، والتي تعتبر من أهدافه-.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

- 1/ أحمد علاء الدين عبد القادر (2003) - البطالة " أساليب المواجهة لدعم السلام الاجتماعي والأمن القومي في ظل الجات، العولمة، تحديات الإصلاح الاقتصادي " - الإسكندرية، منشأة المعارف.
- 2/ بشير صالح الرشيدي (2000) - مناهج البحث التربوي " رؤية تطبيقية مبسطة " - ط1، الكويت، دار الكتاب الحديث.
- 3/ جبهة التحرير الوطني (1976) - الميثاق الوطني - ط1، الجزائر، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني.
- 4/ جبهة التحرير الوطني (1986) - الميثاق الوطني - بدون طبعة، الجزائر.
- 5/ حميد خروف وآخرون (1999) - الإشكالات النظرية والواقع " مجتمع المدينة نموذجا " - قسنطينة، الجزائر، منشورات جامعة منتوري، دار البعث.
- 6/ رابح تركي (1990) - أصول التربية والتعليم - ط2، بن عكنون، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- 7/ زكي بدوي (1994) - معجم مصطلحات العلوم الإدارية " إنكليزي، فرنسي، عربي " - ط2، بيروت، دار الكتاب اللبناني.
- 8/ سامي سلطي عريفج (2001) - الجامعة والبحث العلمي - ط1، الأردن، دار الفكر.
- 9/ سامي محمد ملحم (2002) - مناهج البحث في التربية وعلم النفس - ط2، عمان، دار المسيرة.
- 10/ عبد الهادي أحمد الجوهر، علي عبد الرزاق إبراهيم (2002) - مدخل إلى المناهج وتصميم البحوث الاجتماعية - الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- 11/ علي غربي وآخرون (2003) - تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة - مصر، دار الفجر.

- 12/ مورييس أنجرس (2004) - منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية "تدريبات عملية" - ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر، دار القصة.
- 13/ وائل أحمد علام (2005) - الميثاق العربي لحقوق الإنسان "دراسة حول دور الميثاق في تعزيز حقوق الإنسان في جامعة الدول العربية" - مصر، دار النهضة العربية.

ثانياً: المعاجم والقواميس

- 1/ صبحي حموي (2000) - المنجد في اللغة العربية المعاصرة - ط1، بيروت، دار المشرق.
- 2/ زكي بدوي (1994) - معجم مصطلحات العلوم الإدارية "إنجليزي، فرنسي، عربي" - ط2، بيروت، دار الكتاب اللبناني.

ثالثاً: المجلات والدوريات

- 1/ رياض قاسم (مارس 1995) - مسؤولية المجتمع العلمي العربي "منظور الجامعة العصرية" - المستقبل العربي، العدد 193، الكويت.

رابعاً: المذكرات والرسائل الجامعية

- 1/ بلقاسم سلاطينية (1995-1996) - التكوين المهني وسياسة التشغيل في الجزائر - رسالة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص: 61.
- 2/ سعدية قصاب (جوان 1994) - تحليل برامج التشغيل بين النظرية والتطبيق "دراسة تطبيقية على منطقة الشراقة" - مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد فرع التخطيط، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- 3/ ليليا بن صويلح (2002-2003) - دور برامج تشغيل الشباب في ترقية العمل وتطوير الكفاءات - المؤسسة المصغرة، عقود ما قبل التشغيل، القرض المصغر - رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة عنابة، الجزائر.

خامساً: التقارير الرسمية

- 1/ المجلس الشعبي الولائي، لجنة الشؤون الاجتماعية والرياضية (فيفري 2006) - واقع التشغيل والبطالة بولاية بسكرة - موضوع مقدم في الدورة الشتوية لسنة 2005 للمجلس الشعبي الولائي، بسكرة، الجزائر.

سادساً: الإنترنت

- 1/ بوحفص حاكمي (14:43/2007/01/28) - التشغيل والبطالة في الجزائر "بين تحدي الإصلاح وآفاق المستقبل" - نسخة Google المخبة للعنوان: -05-12/06-05/economy/www.mowaten.org http:// 06-02.htm

2/ ع.أوشريف (12:35/2006/05/10) - نشاطات ومهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة " التكوين والتشغيل محل بحث عبر قايلية التشغيل" - نسخة Google المخبأة للعين: <http://www.cnac.dz/index/espacecom/CnacAct/Num19ara/p11.htm>

3/ <http://www.un.org/arabic/aboutun/human.htm>/06/04/2006/12:51.

4/ [ENCYCLOPÆDIA UNIVERSALIS(2002) , corpus 8 , Paris , France

5/ <http://www.alabor.org/nArabLabor/index.php/le:12/06/2006/09:45h>

6/ www.un.org/arabic.

الملاحق: الاستثمار

بيانات شخصية:

- 1- الجنس: ذكر () أنثى ()
- 2- السن:
- 3- المؤهل العلمي: شهادة الدراسات التطبيقية () ليسانس ()
- مهندس دولة () دراسات عليا ()
- أخرى.....

العبارة	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- منصب العمل الذي أشغله يلائم تخصصي.					
2- منصب العمل الذي أشغله يلائم شهادتي الجامعية.					
3- العمل في مجال التخصص ضروري و هام.					
4- أقبل بالعمل في غير مجال تخصصي ، لعدم وجود خيارات.					
5- أقبل بالعمل في غير تخصصي ، لقلّة مناصب العمل.					
6- تخصصي هو الذي فرض علي اختيار برنامج CPE.					

					7- العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل متوفر لجميع خريجي الجامعة.
					8- سجلت في برنامج عقود ما قبل التشغيل و أنا مقتنع تماما بذلك.
					9- العمل في إطار CPE يلبي رغباتي الاجتماعية (مكانتي في المجتمع) .
					10- العمل في إطار CPE يلبي رغباتي المادية (الناحية المالية).
					11- العمل في إطار CPE يلبي رغباتي النفسية (إثبات لوجودي في العمل).
					12- يهدف برنامج CPE إلى إكساب الشباب العاملين في إطاره خبرة مهنية تؤهلهم لإفتكاح منصب عمل دائم.
					13- برنامج عقود ما قبل التشغيل أفضل من البطالة.
					14- العمل في إطار CPE خطوة مهمة لإيجاد منصب عمل دائم.
					15- يهدف برنامج عقود ما قبل التشغيل للتخفيف من حدة البطالة و لو مؤقتا.
					16- أعتقد أن برنامج عقود ما قبل التشغيل برنامج فعال.
					17- هل تعتقد أن سياسة التشغيل الوطنية تهدف إلى خلق مناصب شغل دائمة و مؤقتة على السواء.
					18- مدة عقد ما قبل التشغيل غير كافية ، يستحسن زيادة المدة.
					19- هل ترى أن الاختيار في عقود ما قبل التشغيل يتم عن طريق أقدمية الدبلوم.
					20- من الأفضل أن يتمكن الشباب من الإستفادة من هذا البرنامج لمرّة ثانية - دون شروط- في حال عدم إدماجه في منصب عمل دائم.
					21- من الضروري الإطلاع و بشكل كاف على عقد التشغيل.
					22- أعتقد أنه سيتم تسوية وضعيتي بعد إنتهاء مدة عقدي.
					23- الأجر الذي أتقاضاه في إطار CPE غير مكافئ لمجهودي في العمل.
					24- الأجر الذي أتقاضاه في إطار CPE غير مكافئ

					لشهادتي ، من المستحسن زيادته.
					25- ساعات العمل غير تلك المقررة في العقد.
					26- هل ترى أن السياسة الوطنية للتشغيل الموجهة لخريجي الجامعة في مستوى تطلعاتهم المهنية.
					27- هل تعتقد أن عقود ما قبل التشغيل تهدف إلى الاندماج المهني.
					28- هل ترى في عقود ما قبل التشغيل عمل فعلي.
					29- هل تعتقد أن سياسة التشغيل لا تخدم التخصصات الجامعية.
					30- هل توافق على أن مدة العقد غير كافية لاكتساب خبرة.

- ماذا قدم لك برنامج عقود ما قبل التشغيل؟

.....

أفكار أخرى يمكن تزويدنا بها :

.....

